**مقدمة**

إنه في يوم ........... الموافق ..../..../.... تم تحرير هذا العقد بين كل من: 1) السيد الدكتور/ .......... مقيم برقم ........ شارع …….. بطاقة رقم .......... (طرف أول)

 2) السيد الدكتور/ ......... مقيم برقم ......... شارع .......... بطاقة رقم .......... (طرف ثان)

المراجع القانونيه**الإقرار بالأهلية**

يقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفاقهما على ما يلي:

المراجع القانونيه**البند الأول: محل العقد**

باع الطرف الأول العيادة الخاصة به للطرف الثاني والكائنة بالشقة رقم …….. بالعقار رقم .... شارع ...... والمكونة من ....... ومجهزة بالأدوات والمنقولات الآتية: أولاً: الأجهزة الطبية: ........ ثانياً: المنقولات: ............

المراجع القانونيه**البند الثاني: إقرار البائع بإيجار العين**

يقر الطرف الأول بأن العين مؤجرة له من السيد/ …….. بموجب عقد إيجار مؤرخ ..../..../….. وأنه هو الذي قام بتجهيز العين كمنشأة طبية لاستخدامها عيادة لمباشرة مهنته, وأنه استخدامها في هذا الغرض طوال المدة من ..../..../…. حتى الآن.

المراجع القانونيه**البند الثالث: نطاق البيع**

يشمل البيع العين المؤجرة للطرف الأول والمستغلة بمعرفته كعيادة طبية, وما بها من أجهزة طبية ومنقولات وفقاً للتحديد الوارد بالبند الأول, كما يشمل الحق في الإيجار ويتعهد الطرف الأول بتنازله عن عقد الإيجار للطرف الثاني فور التوقيع على هذا العقد.

المراجع القانونيه**البند الرابع: القانون المطبق**

تم هذا البيع وفقاً لأحكام القانون رقم 51 لسنة 1981 بشأن تنظيم المنشآت الطبية والذي يجيز للطبيب بيع عيادته لطبيب آخر مرخص له بمزاولة المهنة دون حاجة لموافقة المؤجر مالك العين, وللطرف الثاني الحق في مطالبة المؤجر بتحرير عقد إيجار باسمه أو برفع دعوى لإثبات هذا الإيجار.

المراجع القانونيه**البند الخامس: ضمان سريان عقد الإيجار**

يقر الطرف الأول بأن عقد إيجار العيادة لم يزل سارياً وأنه لم يعلن بأية دعوى بالمطالبة بفسخه ولم يعلم برفع دعاوى ذلك حتى تاريخ هذا البيع, ولم يسبق له التصرف فيها.

المراجع القانونيه**البند السادس: ضمان عدم التعرض**

لا يضمن الطرف الأول إلا وجود عقد الإيجار ونفاذه وسبق مباشرة مهنة الطب بالعين فيما يتعلق بالتعرض الذى قد يصدر من المؤجر للطرف الثاني وعلى الأخير باعتباره صاحب الحق قانوناً في العيادة المبيعة منع هذا التعرض وفقاً لما هو مقرر فيما بين المؤجر والمستأجر.

المراجع القانونيه**البند السابع: الثمن**

تم هذا البيع لقاء ثمن إجمالي وقدره ...... فقط، دفعه الطرف الثاني بمجلس هذا العقد ويعتبر التوقيع عليه مخالصة بالوفاء.

المراجع القانونيه**البند الثامن: المعاينة**

يقر الطرف الثاني أنه عاين المبيع معاينة تامة نافية للجهالة وقد قبل التعامل فيه على هذا الأساس وليس له الرجوع على الطرف الأول بأي عيب خفي قد يظهر مستقبلاً, وقد تسلمه بهذه الحالة فور هذه المعاينة.

المراجع القانونيه**البند التاسع: الموطن المختار**

الموطن المختار فيما يتعلق بالإجراءات التي قد يتطلبها تنفيذ هذا العقد بالنسبة لطرفيه هو عنوان كل منهما المبين قرين اسميهما.

المراجع القانونيه**البند العاشر: المحكمة المختصة**

تختص محاكم …….. بنظر ما قد ينشب من منازعات تتعلق بهذا العقد.

المراجع القانونيه**البند الحادي عشر: نسخ العقد**

حرر هذا العقد من نسختين, لكل طرف نسخة.